أجرت صحيفة الحياة اللندنية حوارا موسعا وشاملا مع رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون فخري كريم، الذي تركزت اغلب محاوره على الأزمة التي تمر بها البلاد، ولأهمية ما جاء فيه تعيد المدى نشر الحوار كاملا.

فخري كريم: آن أوان رحيل المالكي وطيّ صفحة حكمه في العراق

فخري كريم

فخري كريم ليس صاحب أكبر دار نشر ومؤسسة إعلامية في العراق (المدى) فقط، بل هو أيضاً من المساهمين في صوغ الحكومة العراقية الحالية. وقال كريم لـ«الحياة» إن الأوان حان لرحيل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، على خلفية الأزمة التي انطلقت في أعقاب صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وعزل نائب رئيس الحكومة صالح المطلك. وهنا نص الحوار:

□ بغداد / مشرق عباس

الاميركيون لم يفهموا العراق وتوازناته ومازالوا غير قادرين على ذلك

■ كمقرب من مصادر القرار، كيف تصف الوضع السياسي العراقي الحالي؟

– وضع في غاية التوتر ومفتوح على كل الاحتمالات، فما يجري اليوم ينطوي على غياب الحكمة والمسؤولية ويعبر عن نزعة متعالية ومتغطرسة وطائشة لا تأخذ في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار مآل هذا القرار ونتائجه السلبية.

■ من المسؤول؟

– الفرقاء جميعاً مسؤولون عما وصلنا إليه اليوم، كانوا قد قطعوا شوطاً في تحديد ما ينبغي أن يرسى من مفاهيم العملية السياسية خلال مؤتمر أربيل لتشكيل حكومة المالكي الثانية، لكنهم اكتفوا بالأطر العامة من دون تفصيل وتحديد وتوضيح، فتحدثوا عن التوافق من دون تحديد ملامح هذا التوافق، وتحدثوا عن الشراكة من دون توضيح آليات الشراكة، وتحدثوا عن البعث واختلفوا في ما ينبغي أن يحصل لمعالجة هذا الملف، وتطرقوا إلى المصالحة وكل طرف يفهمها كما يريد. اتفاق أربيل انقطع عند لحظة حساسة هي إنهاء صياغة مفاهيم حول القضايا الأساسية.

■ أنت على اتصال بكل الأطراف السياسية الرئيسية، فهل لديك تصور عن خريطة مواقف القوى اليوم بمرور عام على تشكيل حكومة المالكي؟

– الخريطة السياسية تغيرت عما كانت عليه خلال مرحلة تشكيل الحكومة، فالبيئة التي تشكلت فيها حكومة المالكي كانت قد أبرزت نمطاً معيناً من الاستقطابات الإقليمية ساهمت في النهاية عبر المخاوف التي خلفها الاستقطاب، في دفع الأمور باتجاه الآلية التي قادت إلى اختيار السيد نوري المالكي عندما كان الخيار محصوراً بينه وبين زعيم «العراقية» إياد علاوي. لكن هناك حقائق ارتبطت بهذه المرحلة، فكل الأطراف السياسية، ومن ضمنها من هم حول المالكي، كانوا يشعرون بخطورة نزعات المالكي الانفرادية، وجرى التوقف عند هذه القضية مطولاً حينها، والمالكي أبدى في تلك اللحظة مرونة كبيرة وغير متوقعة، وقدم التزامات وتعهدات بأن المسيرة ستكون في نطاق المشاركة والتوافق. المالكي تحدث لكل طرف من الأطراف بصيغة تطمئنه، لكنه سرعان ما انتهى إلى ما كان عليه في الولاية الثانية.

انعكاسات العام الماضي من ولايته كانت مؤثرة، فبرزت مرة أخرى المخاوف من الانفراد بالسلطة. وصل إلى قناعة بأن لا بديل منه في العراق، وان القوى السياسية لن تتمكن من التوصل إلى توافقات حول البديل، وهذا خطأ فادح دفع به إلى سلوك متعال وخطوات سياسية متسرعة ولدت أجواء جادة لإبداله تكاد تشمل كل القوى السياسية العراقية، المالكي هو من دفع الأمور باتجاه تولد قناعة لدى الأطراف المختلفة بأنه يغامر بشكل غير مسؤول بمستقبل البلاد، وهذا لا يعني أن الأطراف الأخرى، كالعراقية مثلاً، غير مسؤولة، عبر توتيرها الأجواء والانسحابات والسعي إلى فرض أطروحاتها.

■ لكن رئيس الجمهورية كان قد قال قبل وقت قصير إن بديل المالكي هو المالكي نفسه؟

– الرئيس كان يتحدث من موقع المسؤول الأول في البلد وراعي الحياة السياسية، وهو بالإضافة إلى الثقة والقناعة السابقتين فإنه يتحدث من منطلق أن الوضع العراقي لا يسمح بفراغ سياسي ولا بمغامرات، ويجب أن نتصرف بمسؤولية.

■ في رأيك أين اخطأ المالكي منذ توليه رئاسة الحكومة في مثل هذا الوقت من العام الماضي وأين أصاب؟

– منذ لحظة استلامه السلطة مارس النهج الانفرادي نفسه، ما جعله بمواجهة كل القوى السياسية، ومن ضمنها تلك التي كانت حليفة له، وحين نتحدث عن انفراده بالحكم وتغييبه الآخرين، لا نقصد فقط «العراقية» بل حلفاءه أيضا، فهو يتخذ القرارات الرئيسية من دون استشارة احد. ليس هناك دولة يترك رئيس حكومتها الوزارات الأمنية الأساسية في البلد شاغرة لإشغال هذه الوزارات حتى بمن حصلوا على ثقته وثقة الآخرين، بل رغب في التحكم بالقرار الأمني بشكل فردي. هناك مشهد يعطي انطباعاً واضحاً هو صورة مكالمته المتلفزة مع الرئيس الأميركي باراك اوباما يظهر فيها الأخير بصحبة كل طاقمه وكبار مسؤوليه لمناقشة قضية الانسحاب التي تعد من اخطر القرارات التي تخص العراق وواشنطن، فيما يظهر المالكي في الجهة الأخرى برفقة سكرتير له ولا يضع أوراقا أمامه، بل هو قرر أن يرتجل خطبه ولا يستعين بكلمات مكتوبة كما هو المفروض برئيس أي حكومة. أكثر من هذا، حاول المالكي الإيحاء للناس بأنه يتبنى سياسة مواجهة حزب البعث، وهذا غير صحيح، فهناك بعثان في العراق: احدهما البعث الموجود في «القائمة العراقية» التي توحي بأنها تتبنى البعث، والبعث الآخر هو الذي يحميه المالكي نفسه فيضع بعثيين كباراً في كل المفاصل الأمنية. معظم قادة الأجهزة الأمنية والمخابراتية المقربين من المالكي هم بعثيون سابقون ومشمولون باجتثاث البعث، وهذا انعكس على أداء الأجهزة الأمنية وسلوكها الذي ينتمي بالضرورة إلى الثقافة البعثية، على غرار استخدام أبشع أساليب نظام صدام حسين في التعامل مع المتظاهرين عبر تلفيق التهم، نحن نعاني من المعايير المزدوجة في التعامل مع البعث، فهو تهمة، ومع هذا يستخدم المالكي الضباط البعثيين بكثافة، لكنه يلوح لهم بملفات الاجتثاث كأداة لإخضاعهم، ما جعلهم تحت سطوة أعضاء مكتبه الذي يضم ابنه وأقاربه.

من الأخطاء الأخرى المهمة لرئيس الوزراء، انه رفض ورقة الإصلاح السياسي التي اقرها البرلمان، كما انه يخرج يومياً للقول أن هناك ملفات يحتفظ بها ضد قادة متهمين بالفساد والإرهاب لكنه يمتنع عن إظهار أي ملف من هذه الملفات، حتى في مؤتمره الصحافي الذي أعقب اتهام الهاشمي (نائب رئيس الجمهورية) تحدث عن امتلاكه ملفات جرمية هدد بإخراجها. والسؤال: كيف لرئيس حكومة إخفاء ملفات بهذه الخطورة؟ وإذا كان القضاء مستقلاً، كيف يمكن أن تصل مثل هذه الملفات إلى رئيس الوزراء ليقرر أن يحفظها أو يلوح بها؟

هناك ملف «المصالحة»، فكل يوم يجلب مستشار المالكي مجموعة أفراد ويقول أن هؤلاء مجموعة مسلحة ألقت السلاح وانضمت إلى العملية السياسية، فيما شوارع بغداد تتعرض يومياً لحوادث إجرامية كبرى. وأيضا نتحدث عن محاولة السيطرة على الهيئات المستقلة، والتسلط على الأجهزة الإعلامية والإخفاقات في ملف الخدمات.

■ لكن ألا تعتقد أن هذا التقويم ظالم.. على الأقل في جانب نجاح المالكي في إخراج القوات الأميركية؟

– كنا نعيِّر صدام حسين بأن لديه مليون عسكري واليوم لدينا مليون ونصف المليون منهم ومازال الأمن منتكساً، فأين هو الإنجاز الأمني؟ أما في موضوع سحب القوات الأميركية، فإنه جرى في نطاق توافق كل القوى السياسية، ولا يحسب للمالكي، فلولا تماسك الشعب العراقي مواجهة هذا الاستقطاب تتم وقواه حول هذه القضية لما حصل الانسحاب، كما أن الفضل يعود لأوباما (الرئيس الأميركي) الذي أصر على سحب القوات. وحتى هذا المنجز كيف انتهى؟ ففي وقت كان المفروض أن يتحول الانسحاب الأميركي إلى عرس لكل العراقيين، حوّله المالكي إلى يوم حزين، عبر تدخله في قضايا قضائية بحتة وتحويلها إلى مادة إعلامية وتصعيدية، أدت بنا إلى هذا الوضع الخطير.

ليس هناك دولة يترك رئيس حكومتها الوزارات الأمنية الأساسية في البلد شاغرة لمدة عام، لم يكن مستعداً أبدا لإشغال هذه الوزارات حتى بمن حصلوا على ثقته وثقة الآخرين

البيئة السياسية في العراق لن تسمح لشخص بالانفراد بالبلد، ولهذا فإن هناك حراكاً لم يظهر إلى السطح بعد كل القوى السياسية منذ بداية الأزمة الأخيرة

■ ماذا تتوقع لنهاية هذه الأزمة؟

– البيئة السياسية في العراق لن تسمح لشخص بالانفراد بالبلد، ولهذا فإن هناك حراكاً لم يظهر إلى السطح بعد من كل القوى السياسية منذ بداية الأزمة الأخيرة، لإعادة تقويم الوضع السياسي، وهناك عناصر من داخل دولة القانون تشعر بخطورة سياسة الهيمنة والانفراد. الأوساط الشيعية الرئيسية نفسها باتت تدرك اليوم أن ما يحصل ليس من مصلحة الشيعة، فليس من مصلحة الشيعة محاولة طرف ما الإيحاء بأنه منقذ وحام لهم من البعثيين وغيرهم، في مقابل أن توحي قيادات سنية بأنها حامية لهذه الطائفة من بطش الآخرين. الحكماء في المشهد السياسي لن يسمحوا باستمرار هذه الأزمة.

■ ألا تعتقد أن ما يحصل في العراق يعدّ استجابة لتطورات الوضع الإقليمي، خصوصاً ما يحصل في سورية مثلاً؟

– هناك بالتأكيد استقطاب طائفي إقليمي يستهدف العراق، لكن عبر تأمين الصف الداخلي للبلد وليس الإسهام في دفع الأطراف للخضوع إلى أجندات إقليمية، السياسة الحالية لا تساهم في حماية هذه الأطراف من الاستقطاب الخارجي، كما أن المواقف العراقية تجاه القضايا الإقليمية ومتغيرات الربيع العربي لا تساهم بدورها في حماية العراق. إن خطوة كالتي اتخذت أخيرا في قضية التعامل مع قادة «العراقية» كفيلة بإعادة العراق إلى العزلة الإقليمية.

■ لكن العراق نجح في فرض وجوده الإقليمي في الأزمة السورية الأخيرة، عبر المبادرة الأخيرة؟

– المبادرة العراقية «شائعة رخيصة»، ليس هناك مبادرة، الخارجية العراقية سعت إلى إقناع سورية بقبول المبادرة العربية ولم تطرح أي مبادرة خاصة. ومن ثم، من قال أن هذا في مصلحة العراق؟ العراق يجب ألا يتدخل في شؤون دول الجوار، وأن يؤكد كبلد ديمقراطي دعمه لحق الشعوب في الوقوف بوجه الأنظمة المستبدة.

■ والدور الأميركي؟

– الأميركيون لم يفهموا العراق وتوازناته، ومازالوا غير قادرين على ذلك، كانوا يضغطون عند تشكيل الحكومة لتولي علاوي رئاسة الجمهورية، وتصور لو كان هذا حدث، ماذا سيحصل اليوم؟ أكاد اجزم أن الحرس الجمهوري التابع لرئاسة الجمهورية سيخوض حرباً في الشوارع مع حمايات المالكي على خلفية اتهام الهاشمي. اليوم، الأميركيون يجرون اتصالات مع الأطراف كلها، ومنهم كتلة علاوي، لإقناعها بقبول المبادرة التي أطلقها المالكي قبل أيام. والسؤال: أليس المالكي طرفاً في الأزمة؟ فكيف يكون صاحب المبادرة؟ في وقت كانت أطراف مثل الرئيس طالباني والصدر والحكيم بادروا مسبقاً إلى الدعوة لحوار لتجاوز الأزمة الحالية.

■ ما هي الخيارات التي تدور في الوسط السياسي حالياً؟

– غالبية القوى تتحدث عن ضرورة إنهاء ما بدأت به في اتفاق أربيل من خلال وضع منهج رصين للحكم والتداول السلمي للسلطة، الأطراف تتحدث عن ضرورة تشكيل وزارة مكتملة وصوغ مفاهيم لأسلوب أدائها ومنع إمكانات التفرد بالسلطة، أي لقاء جديد لقادة الكتل سيحسم هذه القضية الشائكة ويعيد بناء الحكومة، سواء كما هي عليه الآن أم باختيار بديل منها.

■ لكن الأجواء السياسية وأمزجة القوى ليست مهيأة كما يبدو لإجراء تغيير حكومي؟

– برأيي آن الأوان ليرحل المالكي إذا أرادت القوى وقف الانهيار في العملية السياسية ومعالجة الأخطاء التي ارتكبت. وحين أقول يرحل، يجب أن لا تبقى سياسته ولا آليات الحكم التي أوصلتنا إلى هذه النقطة.

■ لكن هناك خياراً آخر طرحه المالكي نفسه هو حكومة «غالبية سياسية» تدفع «العراقية» إلى المعارضة؟

– أجزم بأن القيادة الكردية لن تقبل بحكومة تقسم البلد، كما أن مغامرة جذب عناصر من هنا وهناك لإكمال ديكور الحكومة والإيحاء بوجود تمثيل للمكونات ستدفع العراق إلى متاهات غير معروفة النتائج. أمام المالكي خيار إعادة النظر علناً بكل سياساته الخاطئة أو المغادرة، لا يمكن للمالكي عزل هيئة سياسية كاملة مثل «العراقية» جاء أفرادها عبر الانتخابات وانتخبهم المحيط السني، ولا يمكن عزل السنة عن المعادلة السياسية، لان هذا قد يدفعهم كما قال النجيفي (رئيس البرلمان) إلى الانفصال. بالتأكيد هناك عناصر يجب عزلها في «العراقية»، ولكن ذلك يتم عبر المحيط السني نفسه، الوقت حان لنخاطب المحيط السني والقائمة العراقية لحسم الموقف من البعث وحقبة صدام حسين، وتصفية هذه المرحلة عبر الاتفاق على أسلوب موحد للتعامل مع البعث.

■ والانتخابات المبكرة؟

– لا أعتقد أن هذا الخيار مطروح، فما يجري اليوم بين مختلف الأطراف هو محاولة تقويم العملية السياسية ووضع حد للثغرات التي سمحت بتسلل الأزمات.

■ بعضهم يعتقد أن الأمور ستستمر مشحونة إلى الانتخابات المقبلة؟

– هذه المرة الوضع لا يحتمل، وطمس قضية كبرى مثل اتهام الهاشمي لم تعد ممكنة، فإما أن يكون الهاشمي مداناً جرمياً ويحاكم، أو أنه بريء وتم تلفيق القضية بحقه، ومن لفق القضية يجب أن يحاسب أمام القانون أيضا.

■ أنت قريب من الرئيس جلال طالباني، فما صحة المعلومات عن علمه بقضية اتهام الهاشمي؟

– الرئيس أبلغ بالاتهامات من قبل رئيس الوزراء وبما توصلت له اللجنة التحقيقية ودعا إلى أن لا تعلن هذه المعلومات في وسائل الإعلام وتبقى في إطار القضاء، وطلب أن لا تتخذ إجراءات باقتحام بيت الهاشمي والتعرض لعائلته وان تعالج هذه القضية بحكمة، والمالكي وافق، لكنه في اليوم التالي توجه إلى وسائل الإعلام.

المالكي

الهاشمي

الامريكان لم يفهموا العراقيين... ارشيف